



سياسة مؤشرات الإشتباه بعمليات غسل الأموال وجرائم الإرهاب

- يتم اعتماد المؤشرات من قبل الإدارة التنفيذية بالجمعية ورئيس مجلس الإدارة ووفقاً للشروط والآليات المذكورة في بنود سياسة الصرف.
- يعد كل من يقوم بأي من تلك الأفعال مرتكباً لجريمة غسل الأموال وجرائم الإرهاب:
- تحويل أموال إلى الجمعية تحت مسمى التبرع أو أي مسمى آخر، لأجل مساعدة شخص متورط في ارتكاب الجريمة الأصلية التي تحصلت منها تلك الأموال للإفلات من عقوبة ارتكابها مع علمه بأنها من متحصلات جريمة لأجل إخفاء المصدر غير المشروع لتلك الأموال أو تمويهه.
- عدم الالتزام لمتطلبات مكافحة غسل الأموال أو جرائم تمويل الإرهاب، وخاصة المتعلقة بهويته ونوع عمله.
- رفض العمل تقديم بيانات عنه أو توضيح مصدر أمواله وأصوله الأخرى.
- رغبة العمل في المشاركة في صفقات غير واضحة من حيث غرضها القانوني أو الاقتصادي أو عدم انسجامها مع استراتيجية الاستثمار المعلنة.
- محاولة العمل تزويد الجمعية بمعلومات غير صحيحة أو مضللة تتعلق بهويته و/أو مصدر أمواله
- علم الجمعية بتورط العمل في أنشطة غسل أموال أو جرائم تمويل إرهاب، أو أي مخالفات جنائية أو تنظيمية.
- إبداء العمل عدم الاهتمام بالمخاطر أو أي مصاريف أخرى.
- إبداء العمل الاهتمام بصورة غير عادية بالاستفسار عن النظم والسياسات المطبقة للتعرف على العمليات غير العادية أو معايير الاشتباه أو إجراءات الإخطار إلى الجهات المختصة.
- اشتباه الجمعية في أن العمل وكيل للعمل نيابة عن موكل مجهود.
- وجود اختلاف كبير بين أنشطة العمل والممارسات العادية.
- طلب العمل من الجمعية تحويل الأموال المستحقة له لطرف آخر ومحاولة عدم تزويد الجمعية بأي معلومات عن الجهة المحول إليها.
- محاولة العمل تغيير العقد أو إلغائه بعد تبليغه بمتطلبات تدقيق المعلومات أو حفظ السجلات من الجمعية.
- طلب العمل إنهاء إجراءات عقد يستخدم فيه أقل قدر ممكن من المستندات
- علم الجمعية أن الأموال أو الممتلكات إيراد من مصادر غير مشروعة.
- انتماء العمل لمنظمة غير معروفة أو معروفة بنشاط محظور.